

يتم تأسيس لجان العفو بناءً على تشريع رسمي يحدد بوضوح أهدافها، المدة الزمنية لعملها، والآليات المتبعة.

1

إنشاء اللجان بقرار رسمي

توصي الأمم المتحدة بضمان الحق في حرية الرأي والتعبير، ويجب أن يشمل ذلك إعادة النظر في قضايا السجناء السياسيين والإفراج عنهم إذا كانت اعتقالاتهم تعسفية.

2

الإفراج عن المسجونين على ذمة قضايا الرأي والقضايا السياسية.

كل مسجون يجب أن يحصل علي فرصة عادلة لمراجعة قضيته وفقاً لمعايير موضوعية، دون تمييز بناءً على أيديولوجيات أو انتماءات حزبية.

3

المساواة وعدم التمييز

الشفافية والمعايير الموضوعية

4

يجب أن تعمل اللجان ضمن ضوابط واضحة ومعلنة مسبقاً لضمان شفافية العملية وفهمها من قبل جميع الأطراف المعنية.

5

يُنصح بأن تشمل اللجان فئات أخرى من السجناء لضمان شمولية العملية وعدالتها.

توسيع نطاق العمل

الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً

6

يُعطى الأولوية للإفراج عن السجناء السياسيين المرضى، القاصرين، كبار السن، والنساء، متوافقة مع توصيات الأمم المتحدة حول حماية الفئات الضعيفة.

7

ينبغي الإفراج عن المحتجزين دون أدلة كافية للمحاكمة، مما يعكس مبادئ العدالة الأساسية.

الإفراج عن المحبوسين احتياطياً

8

يُغفى من باقي العقوبة أولئك الذين قضوا نصف مدتها، خاصة إذا كانت الأحكام ذات طابع سياسي، مع التأكيد على أهمية المساواة في التعامل مع جميع السجناء.

العفو عن باقي العقوبة

9

يُنصح بمنح عفو شامل للمدنيين الذين تعرضوا للمحاكمة بتهم سياسية في محاكم عسكرية، مع التأكيد على أهمية الفصل بين السلطات.

العفو الشامل وغير المشروط

10

يجب ألا تكون الأجهزة الأمنية مسؤولة عن مصير السجناء، بل ينبغي تطبيق القرارات من خلال آلية رسمية تضمن العدالة والشفافية.

إدارة مستقلة للمبادرة

11

تعديل التشريعات التي سمحت للسلطات المصرية باحتجاز المواطنين تعسفياً، كقانون الحبس الاحتياطي، وتجريم تدوير من يحصلون على إخلاء سبيل أو براءة على ذمة اتهامات مماثلة.

التشريعات

12

لضمان عدم استمرار الاعتقالات التعسفية، يُنصح بوقف الاعتقالات السياسية كخطوة نحو إنهاء دورة العنف والاحتجاز

تجفيف منابع الاعتقالات السياسية